المرصد

عين على الأحداث

نشرة أسبوعية خاصة من بوابة إفريقيا الإخبارية | 27 صفحة | الخميس 27 سبتمبر 2018 | العدد: 47

7 سنوات في ليبيا ومن أجلها

مبعوثو الأمم المتحدة وطريق السلام الشائك

الاشراف: أحمد نظيف - الاخراج: عبد الحميد الدبار

المبعوثون الأمميون إلى ليبيا
وقاعدة العرجاء ومكسورة القرنين

شريف الزيتوني

تشبيه المبعوثين الأممين إلى ليبيا بالقاعدة المذكورة في العنوان ليس فيه أي إهانة لهم، ولا تنقص أي شئ في شخصياتهم، رغم ما يؤاخذ على الأداء العام لمراحل تعيينهم ، والحقيقة على الأرض لا يمكن إخفاؤه مهما زُيّنتْ. فالسنوات التي طالت بعد تحولات العام 2011، لم تقدّم ما يمكن الرضى عنه من الليبيين فكانت كل بعثة تقضّي مجرد فترتها ثم تغادر دون أن تبقي أي أثر وراءها سوى مزيد من الأزمات، هذا طبعا مع الكم الكبير من الوعود والتوصيات والآمال التي يقدّمها كل مبعوث جديد عند تعيينه.

لا يمكن الحديث عن بعثة أممية إلى ليبيا بمعناها الحالي إلا في سبتمبر العام 2011، لأن المرحلة التي سبقت الإطاحة بنظام العقيد معمّر القذافي كانت نوعا من القرار العاجل والمنحاز من خلال تكليف الدبلوماسي الأردني عبد الإله الخطيب، لمراقبة تطورات الأحداث وتقديم توجيهات على المرحلة الواجب اتباعها ضمن ما كان يسوّق وقتها على أنه «التحول الديمقراطي» الذي أصبح فيما بعد نوعا من التندّر بين الليبيين الذين وجدوا أنفسهم وضع لا يحسدون عليه جعل نسبة كبيرة منهم تراجع موقفها من «الثورة» رغم حماستهم المفرطة في أحداثها سقوطا في الدعاية الإقليمية والغربية المُسوقة وقتها.

إيان مارتن .. الراحل على عجل

بدأ الحديث عن بعثة أممية للدعم في ليبيا رسميا في سبتمبر 2011، أي في الفترة التي بدأت فيها الصورة تتوضح عمليا لفائدة القوى المعادية للعقيد معمّر القذافي. فتم تعيين المسؤول البريطاني إيان مارتن على أساس خبرته السابقة في مناطق النزاع فكلّف بمهام إعادة الإعمار في ليبيا بعد أشهر من قتال المجموعات المسلحة ضد الجيش الليبي، وتواصل عمله بفضل عمليات التمديد إلى حدود شهر أكتوبر 2012، لكن مارتن بدوره كان ضمن القوى المؤيدة للمجلس الانتقالي وكانت اتصالاته مقتصرة عليه على اعتبار أنه نال في تلك الفترة الشرعية الدولية وكانت النقاشات خلال فترته على إعادة بناء الشرطة وبعض المؤسسات الرسمية وهو ما لم يحصل طبعا.

طارق متري .. سنتان ختامهما الفشل والاقتتال

لم يكن طارق متري أفضل حظ من سابقه البريطاني. فالسياسي اللبناني صاحب الخبرة الدولية يعتبر الأقرب من مارتن إلى الملف الليبي باعتباره قادما من بيئة عربية يفترض بها فهم الواقع بكل تعقيداته السياسية والاجتماعية والاقتصادية. خلال تعيينه أشارت الأمم المتحدة إلى أنه سيعمل على دعم التوجه الديمقراطي ومساعدة الليبيين على الحوار والوحدة

لكن حقيقة الأرض تختلف عن خطابات الزوايا المريحة. فالرجل الذي وجد في موقعه فرصة لتدعيم سجله الأممي والدبلوماسي ثم بكتاب يخلّد تجربته في ليبيا، لم تسجل خلال فترة أي تطورات أو تقدّم في ظل ارتفاع حدة الخلافات والانتشار التدريجي للمليشيات بالإضافة إلى الانتشار الرهيب للاعتقالات العشوائية والتعذيب في أكثر منطقة ولم يكن قادرا على أي فعل يغيّر من الواقع إلى أن ختمت مسيرته بالاقتتال الأهلي في مركزي البلاد طرابلس وبنغازي إيذانا بدخول البلاد في أزمة عميقة لم تخرج منها إلى اليوم. وقد لخص هو الأمر بأن «غادرت حين أصبحت مهمتي مستحيلة وفشلت في إقناع النخب السياسيّة بالتسوية. وطالتنا كبعثة التهديدات بالقتل أخيرًا». وهو إقرار صريح بفشل مهمته.

برناردينو ليون.. الصخيرات وسياسة الاستعجال

قد تكون فترة المبعوث الأممي برناندينو ليون هي الأصعب على الإطلاق بين كل المبعوثين إلى ليبيا بعد 2011. فلحظة تعيينه كانت البلاد تعيشه حالة غير مسبوقة من الاقتتال، بالإضافة إلى انتشار التنظيمات الإرهابية وسيطرتها على عدد من المدن الحيوية، مما عقّد المسألة إلى حد كبير. الدبلوماسي الإسباني حاول بكل الطرق جمع الفرقاء الليبيين من أجل تسجيل نقطة لم تسجل في سجل سابقيه، وهو ما نجح فيه في مدينة الصخيرات قبل مغادرته منصبه بأن تم توقيع اتفاق أفرز مؤسسات سياسية مازالت تسيّر الوضع في غرب البلاد، لكنه اتفاق قاصر يؤكّد سياسة الاستعجال التي اتخذها ليون، حيث تسبب ذلك الاتفاق في تقسيم البُنى السياسية في البلاد ما تسبب في خلق رأسين لأغلب المؤسسات الرئيسية الأمر الذي أثر على أدائها بشكل كبير. كما خلق الاتفاق حالة من التوتر السياسي أوصل كل محاولات التوحيد إلى طريق مسدود.

كوبلر.. الفاشل بالإجماع

لم يجمع الليبيون على شئ بعد تحولات العام 2011، مثل إجماعهم على فشل المبعوث الأممي الألماني مارتن كوبلر. فمنذ لحظة تعيينه من طرف بان كي مون، بدأت الانتقادات تظهر من عدة أطراف ليبية ومراقبين مهتمين بالشأن الليبي. فسجل الدبلوماسي في الكونغو والعراق يؤكد أنه ليس الرجل المثالي للإشراف على ملف معقد مثل الملف الليبي. فالرجل سعى بكل السبل إلى تفعيل الاتفاقات التي قام بها سلفه ليون، لكنه جوبه برفض من أغلب القوى السياسية والاجتماعية في البلاد، بل إن تحركاته أغضبت حتى الشارع الليبي الذي خرجت مظاهرات في أغلب مناطقه من أجل التنديد بممارسات المبعوث الأممي الذي بقي لحوالي سنتين

دون أن يقدّم للملف أي إضافات ولم ينجح في كسب ثقة الأطراف المتصارعة، إلى أن غادر منصبه في يونيو 2017 بسجل خاو من كل إنجازات سوى ابتسامات يوزعها أينما حل.

غسان سلامة.. هل ينهي مهمته بانتخابات أم «باحتلال» للبلاد؟

منذ لحظة تعيينه في يونيو 2017، يعمل الدبلوماسي اللبناني على إنجاز مهام لم ينجح فيها كل سابقيه. الرجل رفع مجموعة من النقاط للعمل عليها، مثل توسيع دائرة الحوار بين جميع الليبيين، وتعديل اتفاق الصخيرات، وإجراء انتخابات قبل نهاية 2018، لكنه وإن بدأ في العمل على النقطة الأولى، من خلال اللقاءات التي جمع فيها الفرقاء شرقا وغربا سواء بالاستعانة بأطراف إقليمية ودولية أو من خلال حوارات تحت إشراف أممي مثلما وقع في تونس على أكثر مرحلة وقد رفع فيها سقف الآمال كثيرا إلى درجة أن أصبح الحديث عن النقاط التعديلية في الاتفاق السياسي، لكن الخلافات العميقة أسقطت كل تلك الأمال لتعيد الأمور إلى نقطة الصفر. أما بقية النقاط وأساسا مسألة الانتخابات التي سُوّق إنها ستجرى قبل نهاية العام 2018، فإنها من بدايتها كانت مجرّد طموح يسجل لسلامة في مسيرته كمبعوث إلى ليبيا لا يمكن لها أن تتحقق زادت تأكيد استحالتها الأوضاع المنفلتة في العاصمة طرابلس منذ أغسطس الماضي والتي بدت فيها البعثة الأممية أضعف من أن تتحكم في الأمور اللهم أن تختمها بطلب التدخل العسكري الخارجي وهي مسألة لم تعد مستبعدة خاصة مع ما أصدره المجلس الرئاسي (العاجز) مؤخرا من طلب صريح للأمم المتحدة بضرورة إيجاد حل لما يقع في طرابلس.

البعثة الأممية في ليبيا منذ 2011.. والنجاح المؤجل

عبد الباسط غبارة

مع اندلاع الأزمة الليبية في العام 2011، سارعت الأمم المتحدة للتدخل منذ البداية لحل النزاع الدائر في البلاد. ففي سبتمبر /أيلول من نفس العام، أصدر مجلس الأمن الدولي قراره الذي حمل رقم 2009 والذي نص على إنشاء بعثة للدعم في ليبيا، وإقرار أن تفويض تلك اللجنة هو مساعدة الليبيين في استعادة الأمن العام والنظام، وتحسين دور القانون، وتشجيع المصالحة الوطنية، وتوسيع سلطة الدولة، واستعادة الخدمات العامة، وحماية حقوق الإنسان وتحسينها، واتخاذ الخطوات اللازمة لتعافي الوضع الاقتصادي.

وسعت البعثة الأممية في فترة الدكتور طارق متري إلى جمع الإطراف الليبية في حوار سياسي قبل انتخابات مجلس النواب ولكنها لم توفق، وانتهت مهمتها بضرورة جلائها عن الأراضي الليبية وتوقف عملها في تموز يوليو 2014. وفي معرض شرحه للأسباب التي أدّت لإيقاف مهمته بليبيا قال المبعوث الأممي خلال محاضرة حول الشأن الليبي الانتقالي التي استضافتها الجامعة الأميركية في بيروت يوم 22 أبريل 2015 «غادرت حين أصبحت مهمتي مستحيلة وفشلت في إقناع النخب السياسيّة بالتسوية. وطالتنا كبعثة التهديدات بالقتل أخيرًا». وفي ظروف صعبة احتدم فيها الصراع بين الأطراف الليبية، تم تعيين برناردينو ليون، خلفا للدكتور طارق متري، على رأس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وأستلم مهمته في 1 سبتمبر 2014. تمكن ليون من إقناع برلمانيين من المؤتمر الوطني المنتهية ولايته والمحسوب على جماعة الإخوان المسلمين، وبرلمان طبرق بالاجتماع في غدامس في أقصى الغرب الليبي، وكانت أولى جلسات الأطراف المتناحرة. وأعلن أنه لا يمكن لليبيا أن تتجاوز مشاكلها إلا عبر الحوار، وأن مهمة الأمم المتحدة هي العمل على توفير الظروف الملائمة له، وحاول جمع الأطراف في أكثر من مكان وعلى أكثر من مسار.

ورغم هذا فقد فشلت البعثة الأممية في إقناع أطراف النزاع في ليبيا بالتوصل إلى اتفاق سلام، وتعرضت لانتقادات كبيرة بسبب محاولة فرض أسماء للحكومة وللمجلس الرئاسي دون تشاور كافٍ مع كل الأطراف الليبية. في الوقت الذي مارس فيه المنتظم الدولي كافة الضغوطات، وصلت حد التهديد بفرض عقوبات على الأطراف غير الملتزمة بما فيها مجلس النواب، لقبول مقترحات «ليون»، مما أوصل العملية السياسية إلى طريق مسدود.

وعقب ذلك، جاء الاتفاق، الذي يعتبر أهم إنجاز قامت به البعثة خلال سبع سنوات في ليبيا، وقد تم توقيعه في مدينة الصخيرات المغربية بتاريخ 17 ديسمبر 2015 بإشراف المبعوث الأممي مارتن كوبلر لإنهاء الحرب الأهلية الليبية الثانية المندلعة منذ 2014 وقد بدأ العمل به من معظم القوى الموافقة عليه في 6 أبريل 2016.

وكان أهم ما تضمنه الاتفاق: منح صلاحيات رئيس الحكومة لمجلس رئاسة حكومة الوفاق الوطني الذي يترأسه رئيس الحكومة نفسه (فائز السراج) وبدء مرحلة انتقال جديدة تستمر 18 شهر وفي حال عدم انتهاء الحكومة من مهامها قد يتم تمديد المدة 6 أشهر إضافية ونص الاتفاق أيضاً على تشكيل المجلس الأعلى للدولة من أعضاء المؤتمر الوطني العام السابق والإبقاء على مجلس النواب الليبي المنتخب في يونيو 2014. وقد تم العمل بالإتفاق منذ عامين في ليبيا في محاولة لوقف الأزمة والانقسام السياسي القائم في البلاد.

ورغم أن اتفاق الصخيرات قد حضي بدعم إقليمي ودولي، إلا أنه بدا بحسب المراقبين مبتورا، بسبب عدم الموافقة عليه من قبل فاعلين سياسيين وميدانيين، سواء في المنطقة الشرقية أو المنطقة الغربية على حدّ السواء. ولعلّ المؤشر الأساسي البيّن حول

> في سبتمبر/أيلول 2011، أصدر مجلس الأمن الدولي قراره الذي نص على إنشاء بعثة للدعم في ليبيا، وإقرار أن تفويضها لمساعدة الليبيين في استعادة الأمن العام والنظام، وتحسين دور القانون، وتشجيع المصالحة الوطنية، وتوسيع سلطة الدولة، واستعادة الخدمات العامة، وحماية حقوق الإنسان.

محدودية التوافق الوطني لاتفاق الصخيرات والحكومة المنبثقة عنه، هو عدم قدرة رئيس حكومتها على كسب ثقة مجلس النواب.

ووجدت سياسة البعثة الأممية برئاسة مارتن كوبلر، انتقادات واسعة من قبل مراقبين وحتى مسؤولين في الدولة الليبية. وشر كثيرون إلى أن الأمم المتحدة اتخذت منهجا خاطئا لحل الأزمة الليبية من خلال سعيها لتشكيل مجلس رئاسي وحكومة منبثقة عنه، متجاهلة في المقابل الصراعات القبلية والجهوية وطبيعة المجتمع الليبي الذي مازالت قطاعات كبيرة منه إلى اليوم تتخذ من القبيلة سلطة ومرجعا لكل تحركاته السياسية وحتى العسكرية.

وفشل كوبلر بحسب المراقبين في أن يكون على مسافة واحدة بين الفرقاء، حيث انحاز بشكل واضح ومكشوف إلى طرف دون آخر، الأمر الذي عقد مهمته في إيجاد تفاهمات تنهي الصراع السياسي والعسكري الذي تشهده ليبيا. وتسبب هذا الانحياز في ارتفاع الأصوات التي تطالب برحيل كوبلر، كما خرجت العديد من المظاهرات الرافضة له في مختلف المناطق والجهات الليبية.

وبتسلم غسان سلامة المهمة من مارتن كوبلر في ظل عدد من المتغيرات في السياق السياسي الليبي داخليًا وإقليميًا، كان من المتوقع أن يكون نمط أداء البعثة مختلفًا عما سبق حيث بات الوضع أكثر مرونة بعد تنسيق الرؤى بين كل دول الوار، وهي الأطراف القادرة على التواصل مع أكبر عدد من الفاعلين في الداخل الليبي. وهو ما أشار إليه غسان سلامة حين أكد على حرصه على التواصل معهم نظرًا لما يحملونه من ثقل سياسي في سياق الأزمة الليبية.

وانخرط غسان سلامة، في لقاءات ومشاورات داخلية وخارجية، انتهت بإعلانه وعلى هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، خارطة عرفت باسم «الخطة الأممية» في 20 سبتمبر/أيلول من العام نفسه، تستوعب في جزء منها الاتفاق السياسي، لكنها في الوقت نفسه تتجاوزه في مسائل أخرى، في إعلان ضمني بفشل اتفاق الصخيرات.

وبدا واضحًا من تفاصيل الخطة الأممية أن غسان سلامة يسعى لتقديم تصور في شكل خطوات عملية، ويرتكن على مسارات ثلاث أساسية، هي: تعديل الاتفاق، والمصالحة الوطنية، ثم العملية السياسية مُمثلة في الاستفتاء على الدستور

> سعت البعثة الأممية في فترة الدكتور طارق متري إلى جمع الأطراف الليبية في حوار سياسي قبل انتخابات مجلس النواب ولكنها لم توفق، وانتهت مهمتها بضرورة جلائها عن الأراضي الليبية وتوقف عملها في تموز يوليو 2014.

وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في المرحلة الأخيرة. وقد صرح سلامة أن الخارطة الأممية التي تقدم بها ما هي إلا تأطير لمطالب الأطراف الليبية ووضعها في جدول زمني محدد، كما أكد أنه لم يكن ليعرض خطته دون الحصول على الضوء الأخضر من كل اللاعبين الأساسيين، داخليًا، وإقليميًا، ودوليًا.

وأكد المراقبون، أن الحرص على التواصل مع كافة الأطراف دونما تمييز، داخليًا وإقليميًا ودوليًا، يعد أحد أهم التغيرات في نمط عمل البعثة الأممية لليبيا في ظل ولاية غسان سلامة، خاصة بعد تواصل مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة مع أطراف تم إقصاؤها من جولات الحوار السابقة كأنصار النظام السابق، وهو ما يشير لمحاولة إعادة صياغة دور الأمم المتحدة في ليبيا.

وفي يناير 2018، أكدت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، في بيان لها، أن خطة العمل من أجل ليبيا التي أُعلنت في سبتمبر 2017، تهدف إلى إعادة إطلاق العملية السياسية الليبية بدعم من الأمم المتحدة وقيادتها، مؤكدة، أنه «منذ إطلاق الخطة التي أعادت إحياء العملية السياسية التي تعثرت في السابق، يسعى غسان سلامة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا للعمل على جميع عناصر الخطة بشكل متزامن». وأكمل البيان، «أن بعض المنجزات التي تحققت بموجب خطة العمل خلال الأشهر الثلاثة المنصرمة، التي تمثلت في: تعديل الاتفاق السياسي، وانعقاد الملتقى الوطني والاستعداد للانتخابات، والمساعدات الإنسانية.

ورغم أن الخطة الأممية تعمل على عدة محاور أهمها محاولة تعديل الاتفاق السياسي الليبي بين الفصائل الليبية في مدينة الصخيرات المغربية 2015، إلا ان سلامة فاجأ الجميع بتصريح نشره موقع أخبار الأمم المتحدة بأن خطة عمله لا تعتمد بشكل أساسي على تلك التعديلات، وأنه كلما اقتربت ليبيا من إجراء الانتخابات، أصبحت تعديلات الاتفاق السياسي أقل أهمية، مؤكدا أن العمل من أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية قبل نهاية العام، يتصدر أولويات الأمم المتحدة.

> يعتبر اتفاق الصخيرات أهم إنجاز قامت به البعثة خلال سبع سنوات في ليبيا، وقد تم توقيعه في المغرب بتاريخ 17 ديسمبر 2015 بإشراف المبعوث الأممي مارتن كوبلر لإنهاء الحرب الأهلية الليبية الثانية المندلعة منذ 2014.

وأثر التنافس بين القوى الدولية، وخاصة الصراع الإيطالي-الفرنسي، على البعثة الأممية بشكل كبير، وأكد مراقبون أن البعثة الأممية في ليبيا ضعيفة، أمام تجاذبات القوى الدولية ذات المصالح في الملف الليبي وكذلك أمام أطماع الأطراف المختلفة في الداخل. واعتبر الكثيرون أن تعيين ستيفاني ويليامز، نائبا لغسان سلامة مطلع يوليو الماضي، محاولة أميركية لتخفيض حدة التنافس الفرنسي الإيطالي على ليبيا، والذي صعب مهمة البعثة الأممية لإيجاد تسوية للأزمة العاصفة بالبلاد.

وفي 13 سبتمبر/أيلول 2018، جدد مجلس الأمن الدولي ولاية البعثة الأممية إلى ليبيا برئاسة غسان سلامة، عقب تصويت بين أعضاء المجلس، وهو ما أثار التساؤلات عن أسباب هذا التجديد وعن ماذا قدمت في سبيل الخروج من الأزمة؟ خاصة مع ما ورد في تقرير لجنة الخبراء المقدم إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ 5 سبتمبر/أيلول 2018، الذي يبين إلى أي حد وصل الفساد والفوضى في ليبيا، مع استمرار الاشتباكات، وعدم نجاح بعثة الأمم المتحدة في تنفيذ مخططاتها للحل السلمي في البلاد.

ومثلت الاشتباكات المسلحة التي اندلعت بداية من ليل الأحد 26 أغسطس/آب الماضي، في العاصمة الليبية طرابلس، بين الميليشيات المسلحة والتي اعتبرت بحسب المراقبين الأعنف منذ سنوات، اختبارا حقيقيا للبعثة الأممية ومدى قدرتها على حل الأزمات والصراعات الدائرة في هذا البلد الممزق.

ورغم أن أطراف القتال وقعت في الرابع من أيلول/ سبتمبر، اتفاقا على وقف

إطلاق النار، وآليات تثبيت عدم انتهاك الهدنة وحماية المدنيين ومؤسسات الدولة، برعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. إلا أن هذه الهدنة التي وصفت بالهشة سرعان ما تهاوت مع تجدد القتال في ظل استمرار انتشار الميليشيات المسلحة

وقد أقر مبعوث الأمم المتحدة الى ليبيا غسان سلامة في وقت سابق، بوقوع 14 انتهاكا للهدنة سجلتها المنظمة الأممية. ولاقت البعثة انتقادات لاذعة جراء عجزها أمام الميليشيات وتساؤلات عن دورها الفعلي وهو ما أشار إليه محمد المبشر، رئيس «مجلس الأعيان» الليبي في تصريح صحفي عقب قرار التجديد للبعثة الأممية، أن البعثة تجاوزت المهام المكلفة بها، مشيرًا إلى أن ذلك بسبب تراجع الدور الليبي الداخلي لحل الأزمة.

ونقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية، عن المبشر قوله أن تراجع الدور الليبي-الليبي في مسألة المصالحة والإجراءات السياسة والدستورية أدى إلى تدخل البعثة الأممية في أمور ليست من اختصاصها، وأن اللوم في مثل هذه المواقف يوجه إلى الليبيين لعدم قدرتهم على التحاور أو حل الأزمة. مؤكدًا أن الاتفاق الذي توصلت إليه البعثة لوقف إطلاق النار في طرابلس لا توجد ضمانة لاستمراره، غير «حل الميليشيات»، وتمكين القوات المسلحة والشرطة من زمام الأمور، قائلا:«إن توحيد المؤسسة العسكرية بات ضروريًا لإنهاء الوضع الراهن، في ظل عدم توافق المجتمع الدولي بشأن حل الأزمة في ليبيا».

ومع تواصل الفوضى الأمنية في طرابلس، أعلنت بعثة الأمم المتحدة لدى ليبيا، أنها تعد لائحة بأسماء منتهكي القانون الإنساني الدولي من قادة الميليشيات المسلحة بالعاصمة الليبية ستقدمها إلى مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات عليهم ومقاضاتهم كما فعلت ضد إبراهيم الجضران. وشددت البعثة الأممية، في بيان لها نشرته على صفحتها الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك، الإثنين 24 سبتمبر/أيلول 2018، أن العدالة لا يمكن أن تتحقق بالثأر، مقدمة تعازيها إلى أسر الضحايا الذين قتلوا جراء الاشتباكات الدائرة جنوبي العاصمة طرابلس.

> بعد سنوات طويلة، لم يجد الليبيون توازنهم النهائي بعد، مع تواصل مأساة الصراع المسلح التي تزيد الأمور تعقيدا وصعوبة يوما بعد يوم فيما يتواصل العجز عن الوصول الى حلول توافقية تنهي الأزمة المستعرة.

وكانت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، قد صعدت من نبرتها الحادة تجاه الميليشيات المسلحة المتصارعة في العاصمة طرابلس، ووجهت، في أغسطس الماضي، للمرة الأولى اتهاماً علنياً ونادراً لحكومة الوفاق الوطني التي يرأسها فائز السراج بالتواطؤ عبر وزارة داخليتها مع هذه الميليشيات. لكن الكثير من المتابعين للشأن الليبي، يرون أن هذه الخطوة متأخرة للغاية، وكان الأفضل أن تتم مبكرا لمنع الفوضى التي تسود طرابلس بسبب إرهاب الميليشيات المسلحة للمدنيين الأبرياء.

ولا تزال البعثة الأممية في ليبيا تواصل مهامها من خلال الدفع نحو تفعيل نقاط الاتفاق السياسي، وإنهاء الترتيبات الأمنية وحزمة الاصلاحات الاقتصادية المتفق عليها بين الفرقاء الليبيين، كما ترعى حوارا آخرا سمي بالمؤتمر الوطني الليبي الجامع الذي يضم مختلف أطياف الشعب الليبي سياسيا واجتماعيا بما فيهم أنصار النظام الليبي السابق الذين تم استثناؤهم من كافة الحوارات السابقة.

وبعد سنوات طويلة، لم يجد الليبيون توازنهم النهائي بعد، مع توصل مأساة الصراع المسلح التي تزيد الأمور تعقيدا وصعوبة يوما بعد يوم فيما يتواصل العجز عن الوصول الى حلول توافقية تنهي الأزمة المستعرة. ويخشى العديدون ان يقتصر دور البعثة الأممية في ليبيا على استبدال مندوب بآخر في تكرار لمشهد العجز والفشل والاخفاق.

البعثة الأممية الى ليبيـــا

ثامني سنوات من الفشل

رامي التلغ

انتهت أحداث فبراير 2011 إلى وضع أمني و سياسي متأزّم في ليبيا حيث أفرزت تناحرا و صراعا بلا نهاية، فكان تفاعل المجتمع الدولي هو إرسال عدد من المبعوثين الدوليين لحل أزمتها المُحيرة، لكن أغلبهم مكث في مهامه أشهرا قبل أن يصل إلى نهاية الطريق المسدودة آخرهم المبعوث الأممي الحالي غسان سلامة.

وقد أثار تجديد مجلس الأمن الدولي ولاية البعثة الأممية إلى ليبيا برئاسة غسان سلامة، الخميس 13 سبتمبر 2018 عقب تصويت بين أعضاء المجلس، التساؤلات عن أسباب هذا التجديد وعماذا قدمت في سبيل الخروج من الأزمة؟ خاصة مع ما ورد في تقرير لجنة الخبراء المقدم إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ 5 سبتمبر الجاري الذي يبين إلى أي حد وصل الفساد والفوضى في ليبيا، مع استمرار الاشتباكات، وعدم نجاح بعثة الأمم المتحدة في تنفيذ مخططاتها للحل السلمي في البلاد.

وتقوم سياسة البعثة الأممية التي عادت إلى ليبيا مارس 2018 بعد اضطرارها إلى مغادرة البلاد في ظل توتر الأوضاع الأمنية، لتدير أنشطتها من تونس بشكل رئيسي، على العمل على الأبعاد الداخلية (لم شمل الليبيين وإعادة إحياء وتحرير وتعزيز وتوحيد المؤسسات الليبية) ثم الخارجية (حضانة دولية مؤازرة لهذا العمل الداخلي) للتوصل إلى حل الأزمة وفق ما أعلنه غسان سلامة في مؤتمر صحفي في الأول من مايو 2018 عقب اجتماع جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وأكد سلامة أن العمل من أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية قبل نهاية العام، يتصدر أولويات الأمم المتحدة. وشدد على ضرورة التأكد، قبل إجراء الانتخابات، من أنها ستكون جامعة وبأن نتائجها ستقبل.

وعمل سلامة على محاولة تعديل الاتفاق السياسي الليبي (بين الفصائل الليبية في مدينة الصخيرات المغربية 2015) في حين فاجأ الجميع في مارس الماضي وفق موقع أخبار الأمم المتحدة بتصريح رآه كثيرٌ من الليبيين بالصادم، حين أعلن أن خطة عمله لا تعتمد بشكل أساسي على تلك التعديلات، وأنه كلما اقتربت ليبيا من إجراء الانتخابات، أصبحت تعديلات الاتفاق السياسي أقل أهمية.

في هذا الإطار، يرى عبد الستار حتيتة الكاتب المتخصص في الشأن الليبي، أن قرار التجديد هو فشل جديد يُضاف إلى فشل الأمم المتحدة في إدارة الملف الليبي بعد القضاء على النظام السابق، مؤكدًا أن تقرير لجنة الخبراء المُقدم إلى رئيس

أثار تجديد مجلس الأمن الدولي ولاية البعثة الأممية إلى ليبيا برئاسة غسان سلامة، الخميس 13 سبتمبر 2018 عقب تصويت بين أعضاء المجلس، التساؤلات عن أسباب هذا التجديد وعماذا قدمت في سبيل الخروج من الأزمة؟ خاصة مع ما ورد في تقرير لجنة الخبراء المقدم إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ 5 سبتمبر الجاري.

مجلس الأمن يبين إلى أي حد وصل الفساد والفوضى في ليبيا وهو مؤشر كافٍ يدفع بالأمم المتحدة ومجلس الأمن لمراجعة كل المهام التي قام بها المبعوثون الأمميون إلى ليبيا بدءًا من برنالينيو ليون، أو لومارتين كوبلر أو غسان سلامة.

وأضاف حتيتة في تصريح خاص لمركز دراسات «المرجع»، أن أقصى ما قدمته البعثة الأممية أنها استمرت في تدويل الأزمة الليبية، واستمرت في هندسة الفوضى ولم تتمكن من تقديم أي حل، فالبعثات رسخت لتعدد السلطات في الدولة الليبية، وتعدد رؤوس الحكم، وهو ما يزيد من الفوضى، فهناك مجلس النواب المنتخب الذي لا يتعامل معه كجهة تشريعية ولا لرئيسه كرئيس للدولة الليبية وفقًا للإعلان الدستوري، مشيرًا إلى أن البعثة تتعامل مع المجلس الرئاسي ومخرجات اتفاق الصخيرات باعتباره دستورًا قائمًا بذاته، في حين أن الاتفاق يفترض ألا يتم العمل به إلا بعد تضمينه في الإعلان الدستوري.

وكشف حتيتة عن العلاقة بين البعثة والميليشيات المسلحة والجماعات الإسلامية، مؤكدًا أن البعثة حاولت خلال الأسابيع الأخيرة، أن تضغط على الميليشيات للتهدئة في طرابلس، لتحصل على تجديد لسنة أخرى، مرجحًا استئناف الاشتباكات في العاصمة، بعد التجديد لغسان سلامة، لأن من مهام البعثة مساعدة رئيس المجلس الرئاسي التابع لحكومة الوفاق على تحقيق بنود اتفاق الصخيرات، خاصة البند الخاص بالترتيبات الأمنية، والذي ينص على إجبار الميليشيات على الخروج من العاصمة، وتسليم سلاحها، وفقًا لجدول زمني، وهو ما لم يحدث منذ توقيع الاتفاق عام 2015 ودخوله في النفاذ 2016، ما يجعلنا أمام بعثة أممية تدير الأزمة ولا تحلها. وأظهر فشل المبعوثين إلى ليبيا أزمتهم في إمكانية إيجاد حلول سياسية للأزمة، وترجع أسباب الفشل، في جميع الحالات المذكورة، بالأساس إلى افتقار المجتمع الدولي لإرادة موحدة في التعاطي مع الأزمات التي تعصف بالبلد.

في سياق متصل، مثلت الانقسامات الدولية عاملاً سلبياً على هذا الصعيد، من ذلك الصراع الإيطالي الفرنسي حول إجراءات الخروج من الأزمة السياسية الليبية، إذ يرى متابعون للملف الليبي أن البعثة الأممية إلى ليبيا عليها ضغوط من طامعين وطامحين في الملف الليبي، مثل فرنسا وإيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الدول الأوروبيَّة تتعامل مع الميليشيات في حماية مصالحها، مثل خطوط النفط وموانئ التصدير.

تقوم سياسة البعثة الأممية التي عادت إلى ليبيا مارس 2018 بعد اضطرارها إلى مغادرة البلاد في ظل توتر الأوضاع الأمنية، لتدير أنشطتها من تونس بشكل رئيسي، على العمل على الأبعاد الداخلية ثم الخارجية للتوصل إلى حل الأزمة وفق ما أعلنه غسان سلامة.

إن كانت أسباب الفشل في إيجاد حل أممي للأزمة تعود في الأصل إلى تناقضات واختلافات الدول الفاعلة في المجتمع الدولي، وافتقار المجتمع الدولي لإرادة موحدة في التعاطي معها، فإن الانقسام في مجلس الأمن الدولي أفضى إلى تشكيل دور أممي معيق لحل الأزمات.

غالبية الأطراف الغربية المعنية بالشأن الليبي لم تتخذ أي نشاط لحل مشكلة من هذه المشاكل، في ظل صعوبة الحل السياسي وسط وجود أكثر من حكومة تتنازع على الشرعية.

وإن كانت أسباب الفشل في إيجاد حل أممي للأزمة تعود في الأصل إلى تناقضات واختلافات الدول الفاعلة في المجتمع الدولي، وافتقار المجتمع الدولي لإرادة موحدة في التعاطي معها، فإن الانقسام في مجلس الأمن الدولي أفضى إلى تشكيل دور أممي معيق لحل الأزمات.

ويشير مراقبون أن مشروع الانتخابات وغيرها من المشروعات التي تطرحها البعثة الأممية غير قابلة للتطبيق العملي، مثل الحل السياسي والهجرة غير الشرعية، فغالبية الأطراف الغربية المعنية بالشأن الليبي لم تتخذ أي نشاط لحل مشكلة من هذه المشاكل، مستبعدين صعوبة الحل السياسي في ظل وجود 3 حكومات تتنازع على الشرعية.

غسان سلامة والملف الليبي

بين أهداف صعبة التحقق ومحاصرة ستيفاني وليامز

طرابلس – بوابة إفريقيا الإخبارية

المسؤولية التي وُضع أمامها غسان سلامة في ليبيا قد تكون الأكثر ثقلا بالمقارنة مع من سبقوه في المهمة لعدة اعتبارات، منها أنه هو نفسه أراد الدخول في الملف بقوة مسنودا بأغلب القوى الدولية والإقليمية على أمل الخروج بالأزمة من سنوات الانسداد والتعقيد، ومنها أنه رفع من سقف الآمال إلى درجة جعلت جزءا كبيرا من الليبيين بمن فيهم فرقاء السياسة يقبلون به ويمنحون فرصة لتحريك الإشكاليات التي عجز أغلب المتدخلين عن حلها. بالإضافة أيضا إلى أن سلامة قادم من بيئة عربية لديه الحد الأدنى من فهم تعقيدات المنطقة ومشاكلها حتى التي أفرزتها موجة ما اصطلح عليه «الربيع العربي».

عند الإعلان عن تكليف الدبلوماسي اللبناني غسان سلامة في منصب رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، في أغسطس من العام الماضي، كانت الشكوك تسود الشارع الليبي والمراقبين للملف بأن التحركات التي تقوم بها المنظمة الأممية لن تغيّر من الواقع شيئا في ظل التحارب الأهلي وعمق الأزمة السياسية، خاصة أن سجل السابقين لم يقدّم أي خطوة باستثناء التوقيع على اتفاق الصخيرات الذي كان بإشراف الألماني مارتن كوبلر المرتعش وصاحب السجل الفاشل في كل المهام التي قام بها في مسيرته لدى الأمم المتحدة، لكن المواقف التي أعقبت تكليفه أعطت انطباعا بأن هناك نوعا من الرضى عليه، فإذا كان المجلس الرئاسي فرض عليه الاعتراف الدولي أن يساير خياراته فإن المواقف الأخرى هي من تؤكد ذلك الرضى من بينها تصريحات رئيس مجلس النواب عقيلة صالح الذي اعتبر في لقاء جمعه به، تعيينه «إضافة مهمة للأمم المتحدة لحل الأزمة السياسية في ليبيا».

قبل تعيين سلامة كثرت التخمينات في من سيكلّف بالمهمة بعد كوبلر. كواليس الأمم المتحدة تحدّثت وقتها عن الوزير الفلسطيني السابق سلام فياض إلى جانب سلامة، ربما كان في الأمر قناعة أن مثل الملف الليبي يجب أن تكلّف به شخصية عربية لتكون أكثر فهما لتطوراته. المهم أن رصيد الدبلوماسي اللبناني رجح كفته للمهمة، وقد حظي من البداية بتأييد واضح أمميا وأوروبيا، بالإضافة إلى دول الجوار التي كانت في أغلب التطورات معنية وتقدمت بدورها بمبادرات للحل، وعلى ذلك كانت مهمة سلامة أفضل من سابقيه في مستوى القبول به.

> المسؤولية التي وُضع أمامها غسان سلامة في ليبيا قد تكون الأكثر ثقلا بالمقارنة مع من سبقوه لعدة اعتبارات، منها أنه هو نفسه أراد الدخول في الملف بقوة مسنودا بأغلب القوى الدولية والإقليمية، ومنها أنه رفع من سقف الآمال إلى درجة جعلت جزءا كبيرا من الليبيين بمن فيهم فرقاء السياسة يقبلون به.

من بين المهام التي طرحها غسان سلامة على نفسه هي مسألة الاتفاق السياسي. الرجل كان مقدرا جيدا لحجم الخلافات حول المسار الذي أفرز ما تم

توقيعه في الصخيرات. الاتفاق الذي كان صورة لواجهة الأزمة المندلعة منذ 2011، بين مجموعة الأطراف كل واحد فيها يغنّي على ليلاه، ولا يبدو أن لها من الوعي بخطورة ما يقع في البلاد وأغلبها وقع جره إلى المغرب فقط لتلبية رغبة غير محسوبة العواقب لمارتن كوبلر الذي دخل ليبيا وخرج منها بملفات إضافية من المشاكل والأزمات نظرا لعدم حياديته وعدم فهمه للواقع الليبي. ومن ذلك المنطلق بدأ مهامه بالاتصال بالفرقاء الليبيين وكان الحديث عن تعديل الاتفاق السياسي في رسالة واضحة إلى الأطراف في الشرق التي لم تكن راضية على ما وقع في الصخيرات، وقد نجح فعلا في جمعها جولات حوارية في تونس تم الحديث فيها عن أغلب المسائل الخلافية وكيفيات حلها باعتبارها النقطة التي من خلالها يمكن البناء نحو مستقبل سياسي وأمني أفضل.

كما دخل سلامة في الحديث عن الأموال المنهوبة داخليا وخارجيا وضرورة استرجاعها، وهو الملف الحساس لدى الليبيين الذي عاشوا سنوات ما بعد الإطاحة بالنظام تحت سطوة عصابات للنهب أرهقت اقتصاد الدولة واستنزفت رصيدها المالي الكبير. وهو ملف لم يتم التطرق له قبل سلامة إلا عرضا واكتفى المبعوثون بالحديث عن تسويات سياسية بطرق متسرعة دون مراعاة لما يقع من اضطرابات أمنية على الأرض.

وما يحسب لسلامة أيضا أنه تجرأ عكس غيره على الحديث عن المصالحة الشاملة بما فيها المصالحة مع رموز النظام السابق وهو ملف معقد في ظل وجود أطراف نافذة غرب البلاد ترفض الخطوة وتعتبرها تطبيعا مع نظام القذافي وهو ما سعى المبعوث الأممي معه بطريقة تعطي الحق للجميع في التخطيط لمستقبل البلاد الذي يجب أن يكون متاحا للجميع مهما كانت الخلافات لأن أي خلاف بين الفرقاء خاصة من لهم وزنهم الاجتماعي والسياسي قد يتقدّم بالعملية السياسية وهذا الأمر يبدو أن سلامة أقنع به كل من يلتقيهم رغم أنه في بعض التصريحات ينزلق إلى بعض

> عند الإعلان عن تكليف الدبلوماسي اللبناني غسان سلامة في منصب رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، في أغسطس من العام الماضي، كانت الشكوك تسود الشارع الليبي والمراقبين للملف بأن التحركات التي تقوم بها المنظمة الأممية لن تغيّر من الواقع شيئا في ظل التحارب الأهلي وعمق الأزمة السياسية.

المصطلحات «الغبية» سياسيا.

كما يحسب له أنه نجح في إعادة أهالي تاورغاء إلى مدينتهم بعد سنوات من تهجيرهم، رغم أن عملية العودة عرفت مخاضا عسيرا وضغطا كبيرا على الأطراف المعرقلة التي بقيت خلال تلك السنوات تحتفظ بضغائنها تجاههم وسعت بكل قوة لعرقلة العودة لخلفيات سياسية معروفة.

الانتخابات بدورها كانت هدفا واضحا لغسان سلامة، فالرجل الذي لم يعد ضامنا لمكانه يسعى بكل جهده لإجراء انتخابات قبل نهاية العام 2018، تسجل في سجله كمبعوث أممي، حيث بدأ منذ أكثر من سنة مجموعة من اللقاءات شرقا وغربا بإقناع السياسيين الليبيين بضرورة تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية تنهي حالات الاضطراب والازدواجية في المواقع الحساسة في الدولة. لكن سلامة بدأ يفهم في الأشهر الأخيرة صعوبة المهمة حيث أعلن في يوليو الماضي في إحاطة أمام مجلس الأمن أنه «ليس من الحكمة إجراء انتخابات في ليبيا في ظل الظروف الراهنة»، إلى أن تأكدت استحالتها في الأيام الأخيرة بعد الأحداث الخطيرة التي تشهدها العاصمة طرابلس التي تعتبر مركزا رئيسيا ومحددا في البلاد، وهو الأمر الذي قد يمنع سلامة من تحقيق الهدف الذي سعى إليه قبل انتهاء مهمته.

مع بداية الحديث عن إمكانية تغييره على رأس بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا يبدو أن سجل غسان سلامة لن يكون أفضل من سابقيه نظرا للمشهد المعقد في البلاد، لكن هناك انطباعا لدى عدد من الأطراف الليبية أن فترة سلامة قد تكون الأفضل نسبيا بالنظر إلى تعامله الحيادي معها ولم يدخر جهدا في التقريب بينها من أجل إيجاد تسوية نهائية تنفرج معها أزمة ثماني سنوات، غير أن المعادلة قد تتغير في غير صالحه مع دخول الدبلوماسية الأمريكية ستيفاني وليامز على خط البعثة في شبه إحالة أنها البديل المفترض لغسان سلامة.

> ما يحسب لسلامة أيضا أنه تجرأ عكس غيره على الحديث عن المصالحة الشاملة بما فيها المصالحة مع رموز النظام السابق وهو ملف معقد في ظل وجود أطراف نافذة غرب البلاد ترفض الخطوة وتعتبرها تطبيعا مع نظام القذافي وهو ما سعى المبعوث الأممي معه بطريقة تعطي الحق للجميع في التخطيط لمستقبل البلاد.

كيف أسقطت الأمم المتحدة نظام القذافي؟

رمزي الزايري

في 27 فبراير/شباط 2011، أصدر مجلس الأمن الدولي في جلسة خاصة عقدها في مقر الأمم المتحدة بنيويورك قرارا بفرض عقوبات على نظام العقيد معمر القذافي منها منعه من السفر هو وأسرته وعشرة من أقرب مساعديه، وتجميد أرصدته مع خمسة من أفراد عائلته في قرارات أشبه بالكوميديا الحزينة.

كما وافق المجلس، في قرار حصل على موافقة اجماعية من الدول الاعضاء بالمجلس، وعددها 15 منها الدول دائمة العضوية، احالة ليبيا الى محكمة العدل الدولية للتحقيق فيما قيل عن وقوع جرائم ضد الإنسانية، إضافة الى حظر استيراد السلاح. وجاء القرار الدولي عقب دعوة الرئيس الأمريكي باراك أوباما القذافي الى التنحي فورا، «بعد ان فقد شرعيته»، حسب قوله، وأيضا بعد إعلان وزير العدل الليبي السابق مصطفى محمد عبد الجليل ان المعارضة قررت تشكيل حكومة مؤقتة في شرقي ليبيا، وانها تعتبر معمر القذافي مسؤولا عن القمع الذي يتعرض له معارضو نظام حكمه.

وأضاف عبد الجليل أن الحكومة المؤقتة لا تعتبر قبيلة القذافي، قبيلة القذافة، مسؤولة عن الخسارات البشرية التي وقعت في ليبيا، والتي يقدرها بعض الدبلوماسيين بنحو ألفي قتيل. وقد أعلن السفير الليبي لدى الولايات المتحدة علي العجيلي أنه يدعم الحكومة المؤقتة برئاسة عبد الجليل، الذي أكد بدوره على أن «وحدة التراب الليبي»، وعلى أن عاصمة «ليبيا الحرة هي طرابلس».

واشنطن تقر عقوبات من جانب واحد على نظام القذافي

فرضت الولايات المتحدة عقوبات على الحكومة الليبية، قائلة ان شرعية الزعيم الليبي معمر القذافي «وصلت الى الصفر»، و وقع الرئيس الأمريكي باراك أوباما مرسوماً تنفيذياً يقضي بفرض عقوبات من جانب واحد على الزعيم الليبي معمر القذافي وأقربائه.

وأفاد بيان صادر عن البيت الأبيض أن الرئيس الامريكي فرض عقوبات على الزعيم الليبي معمر القذافي وأقربائه وأعوانه، وأشار البيان الى ان اوباما وقع مرسوما رئاسيا ينص على تجميد الاصول والممتلكات العائدة للعقيد القذافي و4 من أبنائه (سيف الاسلام وهنيبال ومعتصم وخميس)في الولايات المتحدة والتي تتخطى بحسب معلومات موقع «ويكيليكس» 32 مليار دولار.

> ترامب يطلب تمديد العقوبات الأمريكية المفروضة على أفراد من عائلة الزعيم الليبي السابق معمر القذافي ومسؤولين في ليبيا من العام 2011.

ونقل البيان عن اوباما قوله ان «نظام معمر القذافي انتهك المعايير الدولية وابسط القواعد الاخلاقية ويجب محاسبته». وتابع البيان قائلا ان «هذه العقوبات تستهدف بالتالي نظام القذافي الا انها تحمي الأصول العائدة للشعب الليبي». وأكد مسؤول أمريكي طلب عدم كشف اسمه ان هذه العقوبات ترمي الى تشجيع اعضاء الحكومة الليبية على اعلان انشقاقهم عن القذافي.

وفي 10 فبراير 2018، طلب الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في رسالة موجهة للكونجرس الأمريكي، تمديد العقوبات الأمريكية المفروضة على أفراد من عائلة الرئيس الليبي السابق معمر القذافي ومسؤولين في ليبيا من العام 2011. ويأتي طلب «ترامب»، قبيل أيام من رفع تلك العقوبات في 25 فبراير، وسبب «ترامب» طلبه بأن الوضع في ليبيا مازال يشكل تهديدًا كبيرًا على الأمن القومي الأمريكي، مشيرًا إلى أن هناك حاجة ماسة لمنع تحويل الأصول أو غيرها إلى أفراد عائلة القذافي وشركائهم ممن يعوقون المصالحة الوطنية في ليبيا.

قرارات مجلس الأمن 1970 و 1973

اعتمد مجلس الأمن القرار 1970 في عام 2011 (الذي تمركز حول فرض الجزاءات على أعضاء في نظام معمر القذافي)، ثم اعتمد القرار 1973 الذي نظّم التدخل العسكري الدولي في ليبيا. وتم تخفيف الحظر المفروض على الأسلحة قليلا إذ لم يعد يستهدف غير المعدات العسكرية الفتاكة.

وتجري المحكمة الجنائية الدولية، وفقا للقرار 1970، تحقيقا في لائحتي الاتهام بارتكاب جرائم ضد الإنسانية الموجهتين لسيف الإسلام القذافي (أغلقت القضية ضد معمر القذافي في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 بسبب وفاته؛ وأسقطت الدعوى القضائية ضد عبد الله السنوسي في 24 تموز/يوليو 2014 بسبب عدم مقبوليتها لدى المحكمة الجنائية الدولية).

وفي 17 مارس 2011، أصدرت الأمم المتحدة قرار رقم 1973، كجزء من رد الفعل الدولي على اندلاع الحرب في 17 فبراير، يَقتضي فرض عدة عقوبات على حكومة القذافي الليبية أهمُّها فرض حظر جوي فوق ليبيا وتنظيم هجمات مُسلحة ضد قوات القذافي الجوية لإعاقة حركتها ومنعها من التحليق في الأجواء الليبية.

شاركت عدة دول غربية بتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي من أبرزها فرنسا و بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، لكن من جهة أخرى فقد أبدت بعض الدول الأخرى تحفظ عليه، من أهمّها روسيا التي اعترض رئيس وزرائها فلاديمير بوتين بحدة شديدة على القرار،و ألمانيا التي أبدى وزير خارجيتها قلقًا إزاءه هو الآخر.

وُوجه قرار مجلس الأمن رقم 1973 ببعض الشكوك والمَخاوف الأخرى من أطراف مختلفَة بشأن الأهداف الخفية من ورائه، ولذا فقد تكررت تصريحات البيت الأبيض ووزير الخارجية البريطاني ويليام هيغ عدة مرات بأن الهجمات التي يُنظمها القرار لن تهدف إلى احتلال ليبيا أو استعمارها، وإنما ستكتفي بحماية المدنيين وصد قوات القذافي، بينما لن يَتدخل المجتمع الدولي في قضية تغيير النظم الحاكم أو خلع معمر القذافي من الحُكم.

أحلاف عسكرية نفذت القرار الأممي

بعد أن أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 1973 القاضي بفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا، واتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين، تداعت دول غربية وعربية وأحلاف عسكرية لتنفيذ القرار الأممي. وأطلقت الدول المشاركة في تنفيذ القرار اسم فجر أوديسا على العمليات التي بدأت بتاريخ 19 مارس 2011. وفيما يلي سرد للدول المشاركة والدول التي عرضت المشاركة وعتادها والعمليات التي نفذت.

دول نفذت عمليات في ليبيا في 2011

الولايات المتحدة: تمتلك طائرات من طراز «أف 15» و«أف 16» في قاعدة «سيغونيلا» بجزيرة صقلية، وحاملة المروحيات «باتان» وسفينتي، فضلاً عن امتلاكها مدمرتين في شرق المتوسط، هما «باري» و«ستاوت»، وكلتاهما مجهزة بصواريخ «توماهوك».
فرنسا: تملك مائة طائرة مطاردة، من طراز «رافال» و«ميراج» 2000، وطائرات «رادار أواكس»، وتوجد حاملة مروحيات من طراز «ميسترال» في المنطقة، ووضعت القواعد الجوية في كورسيكا وتشاد في حالة استنفار، وربما استخدمتها كنقطتي تموين، كما أرسلت حاملة الطائرات «شارل ديغول» نحو السواحل الليبية.
بريطانيا: نشرت طائرات قتال من طراز «تورنيدو» و«يوروفايتر»، المعروفة باسم «تايفون» في القواعد القريبة من ليبيا، وتوجد في قبرص ثلاث طائرات «رادار أواكس»، ولها قاعدة عسكرية في مالطا، لكنها رفضت استخدامها في العمليات، وتجوب حاليا فرقاطتان المتوسط، هما «ستمينستر» و«كمبرلاند».

دول عرضت المساهمة

إيطاليا: عرضت استخدام سبع قواعد جوية، أهمها في صقلية.
إسبانيا: وعدت بتقديم «موارد بحرية وجوية»، واستخدام قاعدة «روتا» البحرية الجوية، التي تقدم دعما للقوات الأمريكية وحلف شمال الأطلسي، وتقع قرب مضيق جبل طارق وقاعدة «مورون» جنوب أشبيلية التي تستخدمها قوات الجو الإسبانية والأمريكية.
بلجيكا: أعربت عن استعدادها للمشاركة، متحدثة عن احتمال نشر 4 ـ 6 طائرات «أف 16»، ناشطة حاليا في إطار «الناتو»، وسفينة لتفكيك الألغام.
الدانمرك: اقترحت المساهمة بست طائرات مطاردة «أف 16»، وطائرة نقل.
النرويج: وعدت بمساهمة دون تحديد طبيعتها، وعلى الأرجح قدمت طائرات نقل من طراز «هركيوليس»، وأخرى مقاتلة من طراز «أف ـ 16».

اللجنة الدولية لتقصي الحقائق حول ليبيا

أنشأ مجلس حقوق الإنسان، في جلسة طارئة في 25 فبراير 2011، اللجنة الدولية

> قرارات مجلس الأمن 1970 و1973 كانت المساهم المباشر في إسقاط النظام في ليبيا العام 2011.

لتقصي الحقائق حول ليبيا وفوّضها أن «تتقصّى حقيقة جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان المزعومة في ليبيا، وأن تتثبت من وقائع وظروف هذه الانتهاكات والجرائم المرتكبة، وتحدّد المسؤولين عنها، إذا ما أمكنها ذلك، وتقدّم توصيات، خاصةً حول إجراءات المحاسبة، كلّ ذلك بغية ضمان أن يخضع الأفراد المسؤولون للمحاسبة».

طبقت اللجنة في تحرياتها الأنظمة القانونية الدولية بحسب ما أملاه الوضع. وخلصت إلى أنَّ قوات القذافي في ليبيا قد ارتكبت جرائم دولية، وبخاصة جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. كما اقترفت أعمال قتل واختفاء قسري وتعذيب في سياق هجوم واسع أو منهجي على السكان المدنيين. ووجدت اللجنة انتهاكات إضافية من بينها القتل غير المشروع، وتصرفات فردية بالتعذيب وسوء المعاملة، وهجمات على المدنيين واغتصاب.

واستنتجت اللجنة علاوةً على ذلك أنَّ الثوار (أو القوات المناهضة للقذافي) قد ارتكبوا انتهاكات خطيرة، من بينها جرائم حرب وخروقات للقانون الدولي لحقوق الإنسان، الأمر الذي يتواصل حتى وقت كتابة هذا التقرير. وجدت اللجنة أنَّ هذه الانتهاكات تشتمل على القتل غير المشروع، والاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري والهجمات العشوائية، والنهب. ووجدت على نحوٍ خاص أنَّ الثوار يستهدفون تاورغاء وغيرهم من المجتمعات.

كما توصّلت اللجنة إلى أنَّ الناتو قد خاض حملة بالغة الدقّة بعزم واضح على تجنّب إصابة المدنيين. لكن اللجنة أثبتت، في حالات محدودة، وجود إصابات بين المدنيين وأهداف لا دليل على استخدامها عسكرياً. ولم تتمكن اللجنة من التوصّل إلى استنتاجات في مثل هذه الحالات على أساس المعلومات التي قدّمها لها الناتو وتوصي بمزيد من التحقيق في هذا الأمر.

تواجه الحكومة الانتقالية تحديات كثيرة في التغلّب على إرث يزيد على أربعين عاماً من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وتدهور الإطار التشريعي، والمؤسسات القضائية والوطنية. مع ذلك عبرت عن التزامها بحقوق الإنسان وقامت بخطوات إيجابية لوضع آليات للمحاسبة. وهذه

> أدى ضعف الحكومات المتعاقبة في ليبيا إلى تغول البعثة الأممية، بجعلها القوة الوحيدة التي تصنع القرار.

الحكومة تعيد تفعيل القضاء بصورة تدريجية بإعادة فتح المحاكم واستدعاء القضاة، و قد حققت بعض التقدم فيوضع معتقلين تحت سيطرة الحكومة المركزية.

ومع ذلك، فإنَّ اللجنة عبرت عن قلقها من الفشل في محاسبة الثوّار الذين يرتكبون انتهاكات خطيرة. فالسلطات الليبية يمكن أن تقاطع إرث القذافي بفرض القانون على الجميع، والتحقيق في كلّ التجاوزات -بصرف النظر عن مرتكبها- وضمان أن تتلاءم عمليات العفو مع التزامات ليبيا في ظلّ القانون الدولي. ولكي تنفّذ الحكومة الانتقالية التزامها بتحسين وضع حقوق الإنسان في ليبيا، فإنها تحتاج دعماً مقدراً من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

اتهامات للبعثة الأممية

يعتبر أستاذ القانون الدولي « د. محمد الزبيدي » في تصريح خاص لبوابة أفريقيا الإخبارية، إلي ان بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تعد بعثة سياسية خاصة متكاملة تم إنشاؤها في 16 /سبتمبر 2011 بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2009 (2011) بناء على طلب من رئيس وزراء حكومة المجلس الانتقالي المؤرخ في 14سبتمبر 2011 لدعم السلطات الجديدة في البلاد .

وأضاف الزبيدي أنه وبناءً علي ما تقدم، قام مجلس الأمن بتعديل ولاية البعثة وتمديدها من خلال قرارات 2022 (2011)، و2040 (2012)، و2095 (2013)، و2144 (2014)، و2238 (2015)، و2323 (2016)، فيما وولايتها الحالية ستكون سارية لغاية 15 سبتمبر 2017. - مع مضي الوقت تحول دور البعثة من جهة داعمة ذات صفة استشارية إلى سلطة فعلية بيدها مفاتيح الحل والعقد فبعد صدور قرار مجلس الأمن (2174) حدثت تغيرات جوهرية في دور الأمم المتحدة في ليبيا، ويتمثل ذلك في تعديل اختصاصات بعثة الدعم وتوسيع نطاق الرقابة الدولية على الكيانات والأفراد الليبيين، وهو ما صار يعطي إطاراً واسعاً للتدخل في الشؤون الداخلية، بصلاحيات تنفيذية واسعة في تقرير المسؤولية عن الانتهاكات وإعداد قوائم المتهمين، وهي مسؤولية خطيرة في ظل عدم وضوح متطلبات التحقيق في الجرائم ووجود نزاع على السلطة واتساع نطاق العنف، وقد تضمن القرار (2174/ 4) إدراج الأفراد والكيانات التي تخترق القانون الدولي الإنساني وتهدد السلم والاستقرار أو تقويض التحول السياسي أو تقديم دعم لها، ووضع أربعة مستويات للاتهام بارتكاب انتهاكات، وهي: التخطيط أو شن هجمات ضد مرافق الدولة، أو تقديم الدعم للجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية، أو العمل لصالح المدرجين في القائمة الجنائية الدولية وبهذا اصبح من حق البعثة اعداد القوائم الجنائية أو في تقييم انتهاكات القرار الدولي، وبذلك اصبحت جهة قضائية ورقابية ناهيك عن الدور السياسي والدستوري والتشريعي علي حد قوله.

> بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تعد بعثة سياسية خاصة متكاملة تم إنشاؤها في 16 سبتمبر 2011 .

وأشار أستاذ القانون الدولي الي أن السبب يعود في تغول البعثة لضعف الحكومات الليبية على مختلف تنوعاتها وتوجهاتها فضلا عن خوف قادة المليشيات من ادراجهم ضمن قوائم المطلوبين الأمر الذي هيأ السبيل للبعثة الأممية بأن تكون القوة الوحيدة التي تصنع القرار وليس رئيس البعثة سواء كان مارتن كوبلر الذي تولى منصبه في اكتوبر 2015 خلفا للاسباني برناردينو ليون الذي عمل منذ تسلم مهامه في اغسطس 2014.

وأوضح محمد الزبيدي استاذ القانون الدولي بليبيا ان بعثة الأمم المتحدة هي بعثة سياسية أسوة بأي بعثة يمكن للدولة المضيفة عدم الموافقة على وجودها أو رفض رئيسها طبقا لمعاهدة فيينا للتمثيل الدبلوماسي والقنصلي زيادة على أن وجود بعثة الدعم قد جاء استجابة لطلب حكومة المجلس الانتقالي وبالتالي يمكن للسلطات الليبية الغاء او تجميد هذا الطلب.

البعثات الأممية في ليبيا والعراق.. دورها حل الأزمات أم إدارتها؟

حسين مفتاح

ارتبط تدخل منظمة الأمم المتحدة في مناطق التوتر العالمية، والدول التي تتعرض لأحداث استثنائية، بدور مبعوثي الأمين العام للهيئة، والذي كفلت له الفقرة الأولي من المادة 101 الفصل الـ15 من ميثاق الأمم المتحدة، أن يعين الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة كمبعوث من بين كبار موظفي هيئة الأمم المتحدة أو المديرين بها، ويتحدد دوره ومهمته فقط في زيارة المناطق المسؤول عنها من وقت إلى آخر، باستثناء أولئك المُكلفين بقضايا تتطلب الإقامة في ميدان العمل.

وتحدد مهام المبعوثين في ما هو استشاري داعم للأطراف التي تتطلب المهمة دعمهم ومساندتهم لتجاوز الأزمات، ومن بين مهام المبعوثين أيضا رفع تقارير دورية للأمين العام، يعرضها بدوره على مجلس الأمن، لاتخاذ قرار بشأن ما ورد فيها من وقائع تتعلق بالأمن والسلم.

ويعمل الممثلون على أساس من رتبتهم الوظيفية، واللقب الذي يُمنح لهم، ويحدد ذلك الأمين العام، وعادة ما يتم تعيينهم بتوصية منه، تُعرض على مجلس الأمن، وحتى يتم الاستقرار على اختيار أي مبعوث يقوم الأمين العام بالتشاور مع الدول الأعضاء لاسيما دائمة العضوية بمجلس الأمن، والتي قد يكون لها الدور الأبرز في الاختيار في بعض الحالات.

وبالنظر لما مرت به المنطقة العربية من أحداث وظروف استثنائية فقد شهدت تدخلا مباشرا في الشؤون الداخلية لعدة دول منها مثل الصومال والعراق وليبيا واليمن وسوريا، وقبلها بالتأكيد فلسطين، ولبنان، وعلى الرغم من الاختلافات الشكلية في تفاصيل ما مرت به كل دولة يبقى المشترك بيها جميعا هو طبيعة وطريقة عمل المبعوثين الأمميين وتجاوزهم لما تطلبه مهامهم، ويتجلى ذلك بوضوح في الحالتين العراقية والليبية، اللتين تشابهت طريقة تعاطي المنظومة الدولية معهما، لا سيما أن الحالتين تشابهتا كنتيجة طبيعية لطريقة التدخل حيث عملت المنظومة الدولية على إسقاط النظامين في البلدين بالتدخل العسكري المباشر بدعوى استبدال النظامين "الشموليين" بأنظمة ديمقراطية حديثة -وفقا للشعارات التي رفعت لتشرعن للتدخل- كما أن كلا البلدين يحتوي على احتياطي نفطي ضخم يكفي لتغطية تكاليف التدخل، ويسيل لعاب اللاعبين الكبار للاستمرار في استمراء الحالة المأزومة، وهذا ما يثير الشكوك حول مهام المبعوثين الدوليين، وهل هم بالفعل جاءوا للمساهمة في حل الأزمات، أم لتدويرها وإدارتها؟

في ليبيا تداول على رئاسة البعثة الأممية سبعة مبعوثين بداية بالأردني عبد الإله الخطيب مروراً بالانجليزي مارتن واللبناني متري والإسباني ليون والألماني كوبلر،

> على الرغم من الاختلافات الشكلية في تفاصيل ما مرت به كل دولة يبقى المشترك فيهما هو طريقة عمل المبعوثين الأمميين وتجاوزهم لما تطلبه مهامهم، التي تشابهت كثيرا، لا سيما أن الحالتين نتيجة طبيعية لطريقة التدخل حيث عملت المنظومة الدولية على إسقاط النظامين في البلدين بالتدخل العسكري المباشر.

وصولا إلى اللبناني غسان سلامة الذي لا يزال يشغل المهمة بعد أن تم التجديد له مؤخرا بعد تكهنات وتوقعات بانتهاء فترته عقب تكليف الدبلوماسية الأمريكية ستيفاني وليامز مساعدة له على غير عادة أسلافه.

وعلى الرغم من العدد الكبير من هؤلاء المبعوثين واختلاف خبراتهم وأفكارهم، وقدرتهم على العمل في المناخات المختلفة إلا أنهم جميعا لم يحققوا نجاحا في حلحلة الأزمة، ولو من المنظور الوطني الليبي، فتلقفهم لملفات المهمة يشبه بشكل كبير طريقة عدّائي سباقات التتابع في ألعاب القوة، ليس من باب السرعة بل أيضا بالنظر لقطع المسافة في سباق مع الزمن لا بالنظر في تفاصيل القضية، ومكوناتها، وهذا ما ساهم في استمرار الأزمة بل في تفاقمها وهذا ما يؤيد الفرضية التي تذهب إلى أن مهمة المبعوثين غير المعلنة لا تهدف للحل بل للإدارة والاستمرار، وهذا ما تؤيده الشواهد، حيث أنه عند النظر للحالة العراقية ومحاولة المقارنة بينها والحالة الليبية فإن القواسم المشتركة كثيرة ومتقاربة بشكل يسمح بأن يجعل توقع نتائج الخطوات التي يتخذها ممثلو المنظمة الأممية في ليبيا قبل البدء في تنفيذها باعتبارها تكرار لما تم تنفيذه في وقت سابق في العراق، وتبقى الاختلافات مرتبطة بما تحتفظ به كل حالة من خصوصية.

في ليبيا ارتبط تدخل الأمم المتحدة مع بداية أحداث فبراير، بتكليف وزير الخارجية الأردني الأسبق عبد الإله الخطيب، مبعوثاً أممياً داعما للمجلس الانتقالي في شرق البلاد، ليحوله إلى واجهة معتمدة دوليا للتعامل معها كممثل لليبيا على الرغم من وجود النظام بكامل مكوناته في العاصمة طرابلس، وعقب سقوط العاصمة طرابلس في أغسطس انشأت المنظمة الدولية بعثتها للدعم في ليبيا، ليعين البريطاني إيان مارتن رئيساً للبعثة، الذي جاء خلفا له اللبناني طارق متري الذي بوجوده أخذت البعثة تلعب دورا فاعلا تجاوز الدور الاستشاري، حيث أعلن متري أن الانتخابات التي شهدتها ليبيا سنة 2012 لم تكن عادلة ونزيهة، ما تسبب في تأزم الموقف وخلق اصطفافات نتجت عنها حالة انقسام، تفاقمت وتأزمت حتى تحولت إلى اشتباكات مسلحة ومعارك بين أطراف الصراع الذي تحول من طوره

> في ليبيا تداول على رئاسة البعثة الأممية سبعة مبعوثين بداية بالأردني عبدالإله الخطيب مروراً بالانجليزي مارتن واللبناني متري والإسباني ليون والألماني كوبلر، وصولا إلى اللبناني غسان سلامة الذي لا يزال يشغل المهمة بعد أن تم التجديد له مؤخر.

السياسي إلى نزاعات مسلحة، بدأت منذ سنة 2014، وعلى الرغم من توقفها من حين لآخر وتغير أشكالها ومواقع حدوثها إلا أنها لاتزال تتجدد في عدة أماكن وفي فترات زمنية مختلفة.

وخلف متري كل من الأسباني برناردينو ليون، في أغسطس 2014، حتى أكتوبر 2015 ومن خلفه الألماني مارتن كوبلر، وكلاهما انشغل بعقد الحوارات المطولة بين الأطراف الليبية المتصارعة، وكانت النتيجة ولادة الاتفاق السياسي الذي جاء بعد عدة جولات حوارية طويلة في عدة مدن ليبية وعواصم أجنبية اختتمت في الصخيرات المغربية، إلا أنه لم يجد الدعم التشريعي اللازم من قبل مجلس النواب، وهو ما جعله محل خلاف ليساهم في انسداد الحل وتدخل الزمة الليبية مرحلة جديدة، وتتوالى معها المبادرات الدولية والأقليمية التي تتضارب فيما بينها وتتعمق معها الأزمة ليبرز ويتكرر السؤال ذاته عن دور البعثة الأممية ورؤسائها، وهل هو يهدف للحل أم لإدارة الأزمة والمحافظة على استمرارها.

في العراق جاء التدخل الأممي عقب تدخلها في الكويت، وبقيت علاقة المنظومة الأممية بالنظام العراقي على مدى ثلاث عشرة سنة مرتبطة بفرض عقوبات للحد من قدرة العراق على تطوير أسلحة الدمار الشامل (حسب المزاعم التي بنيت عليها العقوبات الدولية)، إضافة لنشر فرق الوكالة الدولية للطاقة الذرية لرصد برامج الأسلحة في البلد وتفتيشها، وإدارة برنامج النفط مقابل الغذاء.

> في العراق كان التدخل الأممي عقب تدخلها في الكويت، وبقيت علاقة المنظومة الأممية بالنظام العراقي على مدى ثلاث عشرة سنة مرتبطة بفرض عقوبات للحد من قدرة العراق على تطوير أسلحة الدمار الشامل (حسب المزاعم التي بنيت عليها العقوبات الدولية).

وعقب إسقاط النظام في العراق أنشئت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة (UNAMI) إلى العراق رسمياً، وتألفت البعثة -بقيادة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة سيرجيو فييرا دي ميللو، إلا أن البعثة تعرضت لعدة اعتداءات ما جعل الأمم المتحدة تفرض قيوداً شديدة على وجودها في العراق، وأديرت برامجها المخصصة للعراق من البلدان المجاورة إلى حد كبير، وبناءً على طلب الحكومة العراقية جُددَت ولاية البعثة كل عام.

وحملت البعثة الأممية في العراق نفس الشعارات البراقة المعتادة والمتمثل في دعم جهود الشعب العراقي والحكومة العراقية في تعزيز مؤسسات الحكومة التمثيلية، وتعزيز الحوار السياسي والمصالحة الوطنية، وإشراك البلدان المجاورة، ومساعدة المجموعات المستضعفة، بما في ذلك اللاجئون والنازحون داخل البلاد، وتعزيز حماية حقوق الإنسان والإصلاح القضائي والقانوني."

وعلى الرغم من مضي السنوات الطوال على تولي البعثة مهامها في العراق بعد ما يزيد عن عشر سنوات لاتزال دولة العراق تعاني من نفس مشاكلها التي وجدت البعثة في الأساس للمساهمة في حلها، وكان من المفترض أن يكون اتفاق عام 2007 خطة وطنية تستمر لخمس سنوات بقيادة الحكومة العراقية، وتشترك في رئاستها الأمم المتحدة بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لوضع البلاد على طريق السلام والحكم السليم، وتعزيز الاستدامة الاقتصادية. وكجزء من الاتفاق، تلتزم الحكومة بمجموعة شاملة من المعايير، وفي المقابل، ستوجه الأمم المتحدة المانحين الدوليين والمنظمات المتعددة الأطراف لتوفير الدعم اللازم لتيسير تنفيذ الاتفاق، إلا أن الوقائع على الأرض أكدت عكس ذلك فلم يتحقق من تلك الأهداف إلا استمرار المحاولات بنفس المعطيات في انتظار أن تأتي بنتائج مختلفة، وهو ما لم يتحقق ولن يتحقق بطبيعة الحال.

بالنظر لما ترتب على تواجد بعثات أو ممثلين للأمم المتحدة، وما حققته من أهداف مرسومة لتكليفها في عدة مناطق شهدت توترات سياسية أو حروب، يتفق المراقبون على أن دور هذه البعثت لم يحقق أي نجاحا يبشر بالتعويل عليه، وهو ما يجعل السؤال يتكرر ويدور ولا يجد إجابة تربط بين الشعارات والأهداف المرسومة ما يتحقق من نتائج على الأرض، وهو ما يقود إلى نتيجة واحدة مفادها أنه أين ما وجد التدخل الخارجي وإن كان يحمل الشرعية الدولية، تضاعفت الأزمات وتفاقمت وغابت حلولها.